

المجلة الفصلية لبرنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS)

تطوير آفاق معرفية جديدة للإسلام في العالم المعاصر

تنمية آفاق معرفية جديدة للإسلام في العالم المعاصر تقرير المؤتمر الدولي لمجتمعات النجاح (ICCS)



كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

قراءنا الأعزّاء وأصدقاء المجلس الإسلامي السنغافوري،

يتميّز عالمنا اليوم بالتغيير المفاجئ الذي يحمل في طياته تحديات كبيرة للمجتمعات بجنب فرص هائلة لها للتطور والازدهار. وتمثل جائحة كوفيد-19 مثالا ممتازا لنا لإعادة النظر في الطرق التي نتصور ونخطط بها للنهوض بمجتمعاتنا. بدأ حوارنا حول بناء "مجتمعات مسلمة ناجحة" قبل الجائحة بكثير، إلا أن الأزمة الصحية العامة الراهنة قدّمت لنا وجهات نظر جديدة حول كيفية تعزيز هذا الحوار بشكل أكبر.

تمكّنا، بفضل الله ومِنّته، من تنظيم المؤتمر الدولي الأول حول المجتمعات الناجحة (ICCOS) بنجاح في تاريخ 9 و 10 سبتمبر 2022م، وفي وقت استعيد فيه فتح الحدود وتمكّن العلماء والمشاركون الأعزاء من دول عديدة من الانضمام إلينا. يأتي هذا المؤتمر في إطار مبادرة "المجتمعات الناجحة" التي أطلقها المجلس الإسلامي السنغافوري (Muis). ويهدف المؤتمر بشكل أساسي إلى توفير منصة لمجتمعات الأقليات المسلمة من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في تعزيز السرد الإيجابي حول المجتمعات المسلمة الناجحة التي تتميز بحسن الخلق، والكفاءة، والمواطنة (3Cs [1]). كما أطلق المجلس برنامج بحث جديد لدعم مبادرة "المجتمعات الناجحة"، والذي يسمى برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS). ونأمل من خلال هذا البرنامج مساعدة تنمية قيادة دينية متحضرة وهياكل معرفية جديدة مكيفة للسياق من أجل إرشاد المسلمين للاستجابة بفعالية للقضايا والتحديات الاجتماعية-الدينية المعقدة.

وتحت عنوان "مواطنون مشاركون ومؤسسات متفاعلة" ركّزت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر ICCOS على:

- كيف يمكن للإرشاد الديني المكيف للسياق المساند من قبل القيادة الدينية المتحضرة والمدعوم بالمؤسسات ذات الكفاءة والفاعلية، من تمكين المسلمين من العيش كمواطنين كرام ومساهمين. وناقش السادة المتحدثون مفهوم المواطنة في السياقات المعاصرة والدور الذي يقوم به المسلمون داخل المجتمعات المتعددة والعلمانية.
- الأدوار المهمة التي يمكن لمختلف المؤسسات، مثل المؤسسات التعليمية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والسياسية أن تقوم بها، من أجل بناء المجتمعات الناجحة. وتمحورت النقاشات حول السؤال كيف يمكن للأجهزة الحكومية والمجتمعات المسلمة أن تتعاون في بناء مؤسسات راسخة ومنتينة قادرة على الازدهار في عالم سريع التحول.

ومن ثمّ، فإنّه يسرنا تقديم تقرير المؤتمر والذي يوثق أهم النقاط التي تمت مناقشتها خلال العروض والمناقشات التي جرت خلال المؤتمر، بالإضافة إلى ملخص لبرنامج الدراسة التنفيذي (ESP) الذي عقد للمشاركين الدوليين. ونأمل أن تجدوا محتوى هذا التقرير ذا صلة بجهودكم في المساهمة في بناء مجتمعات ناجحة. كما نرحب بأي ملاحظات قد تكون لديكم حول سير فعاليات المؤتمر ومحتويات هذا التقرير.

مع أطيب التمنيات من فريق تحرير المجلة

[1] Good character, competency and citizenry (3Cs)

قائمة المحتويات

كلمة رئيس التحرير	٢
الكلمة الرئيسية	٤
ألقاها سعادة السيد/ لي هسيين لونغ، رئيس الوزراء بجمهورية سنغافورة	
تجربة المجتمع المسلم في سنغافورة نحو بناء مجتمع ناجح	٧
ألقاها صاحب السماحة الدكتور/ ناظر الدين محمد ناصر، مفتي جمهورية سنغافورة	
الحلقة ١: بناء الشخصية للمجتمعات الناجحة	٩
نهج التعامل مع التراث الديني في السياقات المعاصرة، للبروفيسور محمد قريش شهاب	١٠
الأسس الأخلاقية والعقائدية لمجتمع مسلم ناجح، للدكتور/ مصطفى سيريتش	١٣
مفهوم المواطنة ومبادئها في الإسلام، للدكتور/ عمرو مصطفى حسنين الورداني	١٤
مناقشة الحلقة ١	١٧
الحلقة ٢: تطوير المجتمعات المسلمة المؤهلة في سياقات متنوعة وحديثة	١٨
القيادة الدينية والتدريب لمجتمع مسلم ناجح: الطريق نحو المستقبل ، للبروفيسور/ عبدالله سعيد	١٩
اعتناق التنوع الديني والتعاون بين الأديان، للأستاذة/ منى صديقي	٢٢
قيادة مؤسسات المسلمين في سياقات الأقلية - تأملات من أمريكا وتجربة مكتب الإرشاد الديني فيها، للدكتور/ خليل عبد الرشيد	٢٤
مناقشة الحلقة ٢	٢٦
الحلقة ٣: تعزيز الترابط الاجتماعي والمواطنة الفعالة	٢٧
بناء مجتمعات راسخة لمواجهة التحديات العالمية، للبروفيسور / عزة كرم	٢٨
المسلمون وبناء الوطن - دروس من المواطنة النشطة والتعايش، لسعادة السفير/ إبراهيم رسول	٣٠
المجتمعات الدينية والدولة العلمانية - التجربة السنغافورية، للسيدة/ يوه تشي يان	٣٣
مناقشة الحلقة ٣	٣٦
كلمة الاختتام	٣٧
ألقاها صاحب السماحة الدكتور/ ناظر الدين محمد ناصر، مفتي جمهورية سنغافورة	
برنامج الدراسة التنفيذي	٣٩
برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS)	٤٣

الكلمة الرئيسيّة

لسعادة السيد/ لي هسيين لونغ
رئيس الوزراء بجمهورية سنغافورة



وأبدى سعادته ملاحظته بأنّ هذه المسألة ليست بسيطة بالنسبة للمجتمعات المسلمة، لا سيما تلك التي تعيش كأقليات داخل مجتمعات علمانية ومتنوعة. وبينما يقوم المسلمون بدورهم في أن يكونوا مواطنين مسؤولين ومساهمين، فإنه يجب على الدول التي تضم أقليات مسلمة أن تكون قادرة بالمثل على بناء المؤسسات الصحيحة وتعزيز القيم والمبادئ الصحيحة في المجتمع. مع عدم وجود نهج فريد، يمكن تعلم الكثير منه. لبلوغ هذا الهدف.

في سياق سنغافورة، يعتبر كلٌّ من العرق والدين عنصراً مهماً في هوية المجتمع. يمثل المسلمون 15% من إجمالي عدد السكان المحليين، ويشكّل الملايويون الغالبية منهم. ورغم أنّ سنغافورة تعتبر محظوظة لأنّ العلاقات بين مختلف الأعراق والديانات في الوقت الحاضر تعتبر منسجمة وسلمية بشكل عام، فإنّ الأمر لم يكن كذلك دائماً من قبل، وخاصة قبل نصف قرن. والدروس التاريخية المؤلمة تخدم كتذكيرات مهمة عن ضرورة الحفاظ على السلام والانسجام وأهمية مجانية العداة والانقسام. وفي سياق الجهود المستمرة والجماعية لتعزيز العلاقات السلمية والمنسجمة يجب على كل شريحة من المجتمع أن تقوم بدورها.

أعرب سعادة رئيس الوزراء لي عن امتنانه للمشاركة في للمؤتمر الدولي الأول للمجتمعات الناجحة (ICCOS)، إلى جانب العلماء الفضلاء، والأساتذة [٢]، وقادة المجتمع، من جميع أنحاء العالم. وصرح سعادته بأنّ مؤتمر ICCOS يمثل فرصة لتبادل الأفكار ومناقشة كيف يمكن للمجتمعات المختلفة تحقيق النجاح في سياقات المجتمعات المتعددة المعاصرة ومعاصرة.

وأقر سعادته بالتحديات التي تواجه تحقيق رؤية إيجاد مجتمعات متنوعة و متماسكة تعيش بانسجام ونجاح معاً. وأبدى سعادته ملاحظته بأنّ هذه المسألة ليست بسيطة بالنسبة للمجتمعات المسلمة، لا سيما تلك التي تعيش كأقليات داخل مجتمعات علمانية ومتنوعة. وبينما يقوم المسلمون بدورهم في أن يكونوا مواطنين مسؤولين ومساهمين، فإنه يجب على الدول التي تضم أقليات مسلمة أن تكون قادرة بالمثل على بناء المؤسسات الصحيحة وتعزيز القيم والمبادئ الصحيحة في المجتمع. مع عدم وجود نهج فريد، يمكن تعلم الكثير منه. لبلوغ هذا الهدف.

وأقر سعادته بالتحديات التي تواجه تحقيق رؤية إيجاد مجتمعات متنوعة و متماسكة تعيش بانسجام ونجاح معاً.

[٢] يراد بهاذ اللفظ في هذا السياق من يتصدّر لتعليم الدين

” في سنغافورة ، يعمل قادة /
رؤساء المسلمين عن كثب مع
الحكومة وشركاء المجتمع لإرشاد
المجتمع في تفسير الإسلام
المنصف/الصحيح والحفاظ على
الثقة المشتركة /المتبادلة بين
المسلمين وغير المسلمين

شركاء الحكومة والمجتمع في إرشاد المجتمع نحو التفسير السليم لتعاليم الإسلام والحفاظ على الثقة المتبادلة بين المسلمين وغيرهم. وأقر بأن هذا الأمر يتطلب من القيادة الإسلامية القوية والمحترمة أن تظل على أعلى قدر من المسؤولية. وحث سعادته المجلس الإسلامي السنغافوري (Muis) على مواصلة جهودها في الاستثمار في القيادة الدينية الإسلامية في سنغافورة. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء وتعزيز برامج ومنح دراسية تهدف إلى تزويد الأساتذة الطامحين بالمعرفة والمهارات اللازمة لخدمة المجتمع. كما يعد التوسع والبناء المستمران للمعرفة الدينية المستجدة جهداً ضرورياً أيضاً، وشجع سعادته المؤسسات وعلماء الدين على العمل مع المجلس من خلال برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS) ليعم النفع على المجتمعات المسلمة في أنحاء العالم. وبالإضافة إلى اتصافهم بالمسلمين الذين حسن إسلامهم أكد سعادته أيضاً على أهمية مشاركة المجتمعات الأقلية بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم. وبفضل الجهود الجماعية المختلفة من قبل السلطات الحكومية وقادة المجتمع، فإن المجتمع المسلم قد حقق تقدماً كبيراً على مدى العقود الماضية.

على الفرد الانتماء إلى المجموعات الأقلية أكثر من الانتماء إلى المجموعة الأغلبية، ومن ثم يجب أن تكون الأخيرة حريصة بشكل خاص على عدم إقصاء الجماعات الأقلية.

وتسعى الحكومة السنغافورية إلى تعزيز التعددية العرقية عن طريق دمج المجموعات العرقية والدينية ورفض السياسات الطائفية أو الأغلبية. ويمكن رؤية ذلك من خلال السياسات والقوانين المختلفة الموضوعة من أجل الحفاظ على هذا المبدأ الأساسي، بما في ذلك حماية حقوق المجتمعات الأقلية.

وهذه الجهود والسياسات تحول دون تهميش الطوائف الأقلية، وتضمن لتلك الجماعات أن تتمتع بالمساحة اللازمة لممارسة طقوسها الثقافية والدينية.

كما تساهم الجماعات الأقلية بدورها، بما فيها المسلمون، وتؤدي دورها في الحفاظ على الانسجام العرقي والديني والتماسك الاجتماعي. فهم يتناولون القضايا بروح من التفاهم والاستيعاب المتبادلين. ويدركون أنه بسبب طابع التعدد العرقي الذي تتميز به سنغافورة، فإنه يجب أن يتم القيام ببعض الأمور بطريقة مختلفة عما يتم فعله في البلدان والسياقات الأخرى. واستشهد سعادته بعدة أمثلة تدل على كيفية إظهار المجتمع المسلم في سنغافورة واقعيته وقدرته على تكييف ممارساته بناءً على القيم الدينية، مثل بث الأذان عبر الراديو وتوجيه مكبرات الصوت في المساجد نحو الداخل. وقد سمح هذا الأمر الأخير ببناء المساجد داخل الأحياء السكنية المكتظة وقبول السكان والجيران من مختلف الديانات لهذا الترتيب والترتيب به. وفي مواجهة القضايا الحساسة التي تنشأ من العيش في مجتمعات تتداخل فيها ديانات وطوائف عرقية مختلفة، قد أظهر المسلمون في سنغافورة القدرة على الالتزام بأخلاقيات الحوار والتعامل بشكل بناء.

وأكد سعادته على أهمية الحفاظ على المجتمعات الأقلية على ثقة المجموعات الأخرى في المجتمع. ففي سنغافورة، يعمل القادة المسلمون عن كثب مع -

إنّ المضيّ قدماً بهذا النهج الذي يعتمد على الأخذ والعطاء يسمح لجميع المجموعات التعايش بحرية معاً. وشجع سعادته على الترويج المستمر لتبادل الأفكار والممارسات لبناء مجتمعات مسلمة ناجحة، بما في ذلك على منصات مثل مؤتمر المجتمعات الناجحة الدولي (ICCOS).

” قد حققت سنغافورة تقدماً طيباً
في مسيرتها، رغم أن بناء
مجتمع متماسك متعدد الأعراق
ومتعدد الأديان سيظل دائماً
عملاً مستمراً “

وفي الختام، أقرّ سعادة السيد/ لي هسيين لونغ بأنّ سنغافورة قد قطعت شوطاً كبيراً في رحلتها، إلا أنّ بناء مجتمع متعدّد الأعراق والديانات يتمتّع بانسجام يعتبر عملاً متواصلاً لا ينقطع. تتغير الأوقات والظروف، وتختلف الأجيال الجديدة في تجارب الحياة والتوقعات، ويجب على المجتمع من وقت لآخر أن يتعامل مع قضايا جديدة وحساسة. في مجتمع متعدّد الأديان، بينما تتبني الحكومة موقفاً محايداً وعلمانياً، يجب عليها أيضاً أن تعترف وتحترم وجهات النظر المختلفة المشروعة والطموحات بين السنغافوريين، وأن توازن بينها بشكل عادل للتوصل إلى توافقٍ سياسي.





تجربة المجتمع المسلم في سنغافورة نحو بناء مجتمع ناجح

لصاحب السماحة الدكتور/ ناظر الدين
محمد ناصر، مفتي جمهورية سنغافورة

ألقى فضيلة المفتي الضوء على بعض الدروس المهمة المستفادة من جائحة كوفيد-19. من بينها، أنها كوّنت منظورات جديدة ومهمّة في فهم معنى بناء الثبات ومعنى النجاح. علّمتنا الجائحة أنّ الحياة ليست فقط عن الذوات ولكن عن الكيان المجتمعي، وأنها ليست عن الحصول على ما نريد وإنما عن تحقيق ما نحتاج إليه. وأكد سماحته على أنّ الدين في الواقع مصدر مهم لقيمتي الثبات والمسؤولية الاجتماعية. لقد أعطتنا تجربة الجائحة دورة تدريبية مكثفة حول أهم مكونات النجاح في عالم يتّصف بسرعة التحوّل: الثبات الموجه بمبادئنا وقيمنا، والمرونة في التعامل مع المتغيّرات، والتضامن مع الآخرين المصحوب بقيم الإحسان والرحمة والكرم.

وفي مناقشة الدور المهم للمجتمعات الدينية في التغلب على تحديات غير مسبوقة مثل الجائحة، تظهر أهمية الصلة بين الشريعة والمجتمع والإنسانية. فبينما تمدّ الشريعة يد العون في التعامل مع مختلف الأسئلة وفقاً للسياق الاجتماعي، فإنها توفر أيضاً مبادئ عامة وأساساً مهمّة. فعلى سبيل المثال، تحث الشريعة الإنسان على حماية وتعزيز رفاهية الجميع وسعادتهم. وبالفعل، كل ما تتطلبه الشريعة من أتباعها لا يخرج عن نطاق الحياة الإنسانية والمجتمع بل يكون داخله ومن أجل مصلحته.

والإرشاد الديني مصدر تمكين للمجتمع المسلم. وأكد سماحته على أنه من مسؤوليّة القيادة الدينية والعلماء نقل المبادئ والقيم إلى أفراد المجتمع لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم عندما تواجههم مشكلات فريدة من نوعها. وفي الحقيقة هذه هي الطريقة التي تسلكها مؤسسة الفتوى في سنغافورة اليوم، حيث تمتنع عن مجرد الإشارة إلى ما هو حلال أو حرام، بل توضح عمليات صياغة الفتوى المبادئ المعينة التي يمكن للأفراد إمعان النظر فيها وتطبيقها في مواقفهم الخاصة. ورغم كون هذا النهج أكثر تحدياً من تقديم إجابات مباشرة، فإن تزايد القضايا المعقدة التي تخضع لظروف متعددة في الحاضر والمستقبل تعني أن هذا هو الطريق الأفضل للطريق المقبل.

” إن هوية المسلم السنغافوري (SMI) تعكس الاعتقاد بأن المسلمين السنغافوريين يمكنهم أن يكونوا مسلمين صالحين وجيران صالحين ومواطنين صالحين في نفس الوقت.“

إنّ المفهوم - الذي طالما اعتقده البعض - بوجود علاقة خلافاية يعترتها التوتّر من حين إلى آخر بين ما هو ديني وما هو علماني، أو بين الدين والعلم، أو بين الإسلام والدولة العلمانية لم يعد يعكس الواقع الاجتماعي التي نعيشها اليوم. وفي مواجهتنا للمزيد من التحديات المعقدة لا يمكننا أن نبطئ خطانا في سبيل بذل جهودنا لتحقيق النجاح، ومن الضروري للمسلمين أن يستجمعوا الشجاعة وأن يتحلوا بالصدق للحديث عن نقاط القوة والضعف، والفجوات التي تعترينا وما خفي عنا. وإنه يجب على جيلنا أن يشق طريقه نحو النجاح بتمكين من التراث دون أن يشكل إعاقة أمامه. وهذه المبادرة تتطلب ثقة وشجاعة منا لتعيد قراءة تراثنا وأن نفكر بطريقة نقدية وأن نبتكر في إيجاد الحلول بالتعاون مع الآخرين.

لقد تزايد تحدي سدّ الفجوة بين ما هو ديني وما هو علماني اليوم، في وقت أننا نشاهد اتساع الفجوة بين العادات والقيم الدينية والدولة العلمانية الليبرالية. وإذا لم نبذل أي محاولة لسد هذه الفجوة فسوف تنتهي بنا الحال إلى وجود مجتمعات تتسحب من المجتمع ولا تشارك فيه بشكل كامل. وإن الاستسلام للتراجع يعني أننا سنكون مهتمين بحماية ديننا الخاص والمطالبة بأن حقوقنا الدينية يجب أن تستوفى دائماً كوننا مواطنين. ومع ذلك، فإن القراءة الواعية لتقاليدنا وتعاليمنا الدينية تكشف لنا أن هذه الجوانب من الحياة الحديثة لا تتعارض مع الدين.

إنّ هوية المسلم السنغافوري (SMI) تعكس الاعتقاد بأن المسلمين السنغافوريين يمكنهم أن يكونوا مسلمين صالحين وجيران صالحين ومواطنين صالحين في نفس الوقت. وبينما تتطلب هوياتنا وولاءاتنا للدين والوطن أن تتكيف للأوضاع في مجتمع متنوع، فإن التوقع بأنه لا يجب أن يكون هناك حاجة للتكيف أو التأقلم أمر غير معقول وغير واقعي في آن واحد. وفي الواقع، فإنه يتضح لنا من تاريخنا الإسلامي أنّ الجمود وعدم المرونة لم يكونا من صفات هدي النبي ﷺ للمسلمين.

وفيما يتعلّق بأهمية التعاون من أجل تحقيق المصلحة المشتركة يمكن للمسلمين أن يستوحوا من الهدي النبوي ما يتفق مع الطريقة التي يصفها القرآن الكريم بالعلاقة المتبادلة والتعاونية بين المجتمع والدولة، وكيف يعتمد النجاح على مستوى الثقة والدعم القائمين بين الطرفين. فعندما توفر الدولة لمواطنيها مساحة آمنة للعيش وممارسة معتقداتهم، فإن المواطنين سوف يردون الجميل بفعل الخير والتصرف بالبر والقسط. وهذا هو أوضح دليل على أمر القرآن الكريم بالتعاون من أجل المصلحة المشتركة، والذي تدفعه قيم مثل الإحسان والمساواة.

وفي سبيل بحثنا عن حلول للتحديات التي تزداد تعقيداً في الحاضر والمستقبل، يجب أن يكون التعليم

الحلقة ١: بناء الشخصية للمجتمعات الناجحة

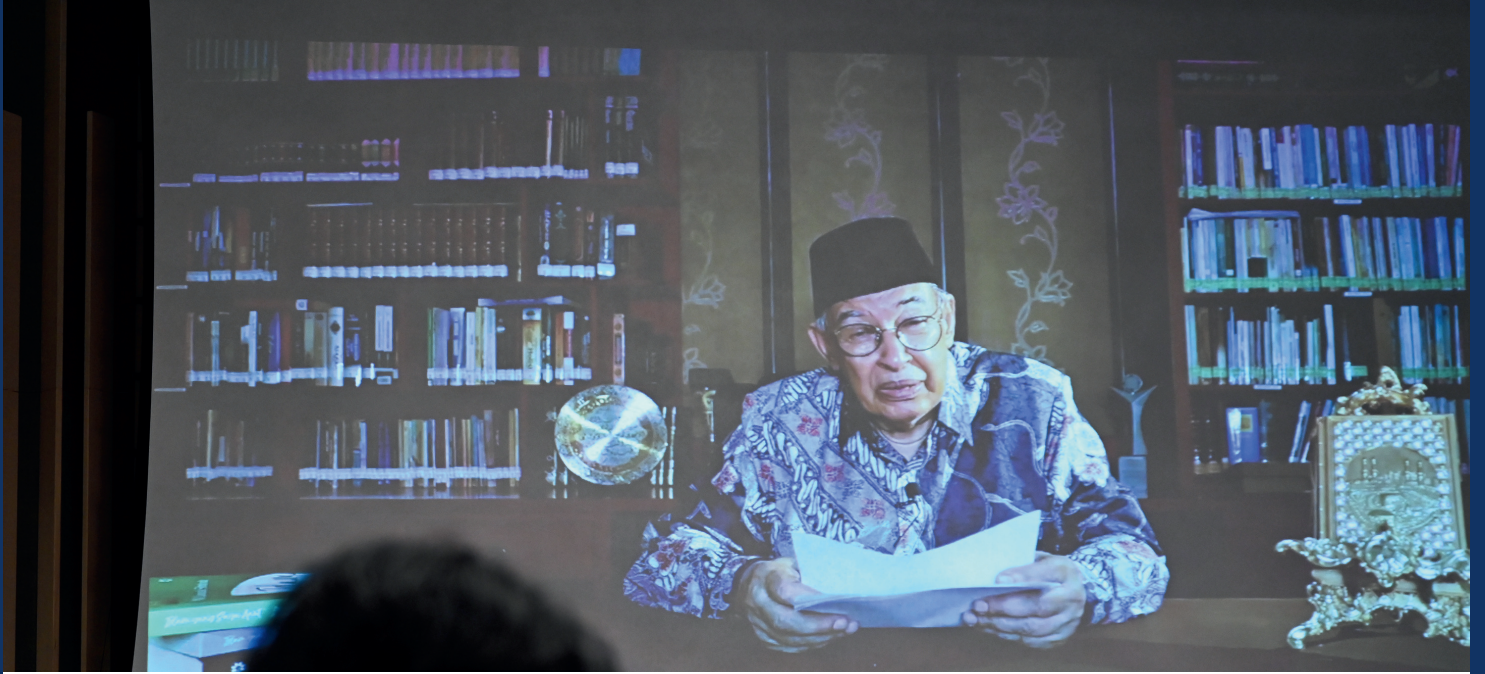
نظرة عامة

تناول الحلقة الأول لمؤتمر ICCOS الطرق التي يمكن للمجتمعات المسلمة أن تستمد الإلهام من التراث الإسلامي لصناعة رؤية متحضرة ومستقبلية للإسلام في السياقات المعاصرة كمواطنين مساهمين. ناقش فضيلة البروفيسور محمد قريش شهاب عملية الاجتهاد من منظور كونه علماً ومنهجاً لتفسير النصوص الدينية في محاولة لتقديم حلول جديدة للتحديات الحديثة والمساهمة في تقدم المجتمع. بينما قدم فضيلة الشيخ الدكتور مصطفى شيريتش رؤية عالمية أخلاقية شكلها الإسلام والتي يمكن أن تلهم حياة ذات مغزى تحمل مسؤولية تجاه جميع خلق الله. وأما فضيلة الشيخ الدكتور عمرو مصطفى حسنين الورداني فقد أوضح المفاهيم والمبادئ المعنية بالمواطنة في الإسلام، وأبرز قيود التقاليد التراثية التي تتطلب منا إعادة التفكير في التراث الديني وإعادة النظر في المفاهيم القائمة المتعلقة بإدارة الدولة الحديثة.



نهج التعامل مع التراث الديني في السياقات المعاصرة

للأستاذ الدكتور محمد قريش شهاب
الخبير في تفسير القرآن الكريم والوزير السابق للشؤون الدينية بالمجلس الوزاري التنموي الرابع بجمهورية إندونيسيا



الخاصة. وبعبارة أخرى ، فبينما قد يعدّ الرأي الصادر عن الاجتهاد صالحاً لزمان ومكان معين فإنه لا يلزم أن ينطبق ذلك في الأوضاع الأخرى. ووفقاً لهذا الرأي الوسط، فرغم إقرارنا بقبول آراء الاجتهادات السابقة في توفير حلول للمسلمين داخل سياقاتهم، فإنه يسمح للعلماء المعاصرين ممارسة الاجتهاد من جديد بناءً على تفسيرهم الخاص للنصوص الدينية في الظروف التي يعيشونها.

وأعرب المتحدث عن رأيه بأن التنوع في الآراء مقبول، بل مفروض، نظراً لأسباب عديدة، مثل فهم العالم وتفسيره لنصوص الوحي وتطور المعرفة والعلوم والواقع الذي يعيشه الفرد وبيئته التي تحيط به.

ومع ذلك لا يزال التراث مناسباً لأيّ زمان ومكان ولا تزال دراسته مهمة ومناسبة لأنه يعمل كمرجع لتقديم حلول جديدة ويخدم في تحسين المجتمعات، الأمر الذي يعدّ الهدف الرئيسي من الشريعة الإسلامية.

أوضح الأستاذ قريش دور التراث الإسلامي والطرق التي يمكن بها أن تتعامل معها في سياقنا المعاصر. ويشير مصطلح التراث إلى أي علم متعلق بنصوص القرآن والسنة والاجتهاد وعملية تفسير النصوص الدينية الكلاسيكية.

ووفقاً لفضيلته فهناك نوعان رئيسيان من التراث. النوع الأول يتعلّق بالقرآن والسنة كمصدرين رئيسيين للشريعة. وأما النوع الثاني فهو يتعلّق بالاجتهاد الذي قامت به الأجيال الأولى من المسلمين والذي تمّ التعامل معه بدرجات متفاوتة من القبول. ويعتبر البعض اجتهاد الأجيال الأولى محكماً ونهائياً، بينما يرفضه الآخرون بدعوى أنّ المجتمعات المسلمة لم تتمكن من التقدم بسببه.

وهناك رأي وسط ينص على اتّخاذ رؤية أكثر إنصافاً وهي أنّ اجتهاد العلماء الأوائل مقبول وفقاً لسياقاتهم

أخرى في القرآن الكريم تدعو المسلمين ليكونوا منصفين وعادلين تجاه الآخرين. وفي الواقع، إذا تأمل المسلمون الآيات القرآنية وفهموها بعناية وشمولية، فسировون كيف أنّ هذه الآيات تؤكد أنّ التحالف السياسي الوحيد المحرم هو ذلك الذي يشمل المعادين للإسلام والمضطهدين للمسلمين.

أحد التحديات الكبيرة في التعامل مع التراث هو كيفية التعامل مع التفسيرات الأكثر صرامة و تطرفاً و التطبيقات حالياً .

وكذلك الأمر عند تفسير النصوص الدينية، فإنه لا يقل أهمية بأن نكون حذرين من الاختلافات السياقية. وتعتبر مبادرة "إسلام نوسانتارا" التي أطلقتها منظمة نهضة العلماء من المحاولات البارزة في تطبيق الإسلام مكيفاً للسياق، وتعني "إسلام الأرخبيل الإندونيسي". ويدعو هذا النوع من الإسلام إلى الالتزام بالمبادئ الدينية من خلال إيجاد التوازن المناسب في الحفاظ على التقاليد التراثية وتبني فهم مكيف للسياق بالنسبة للنصوص والمصادر الدينية. كما تعترف مبادرة "إسلام نوسنتارا" بالثقافات المحلية وتحضنها ما لم تتعارض مع المبادئ والقيم الإسلامية.

وفي الختام، أكد المتحدث على ضرورة تحقيق توازن حساس بين ممارسة المعتقدات الدينية والوفاء بالتزام الفرد تجاه الدولة العلمانية. والعنصر الرئيسي وراء هذا النموذج هو الاجتهاد الذي يؤكد أنّ التجديد لا يعني التغيير الكلي، بل يتطلب التجديد الحفاظ على ما هو مفيد وقابل للتطبيق، في حين القيام بالتكييفات اللازمة بترك ما لم يعد عملياً وممكناً في سياقنا الحالي وواقعا الذي نعيش فيه. وينبغي أن يصحب كل هذه الجوانب تقديرنا المستمر للمساهمات الواسعة والأعمال التي قامت بها الأجيال السابقة والعلماء الأوائل.

وتعتبر أحد أكبر التحديات في التعامل مع التراث هو كيفية التعامل اليوم مع تفسيراته وتطبيقاته الأكثر تشدداً أو تطرفاً. وفي هذا الصدد، فإن وجود علماء وفقهاء مؤهلين اليوم أمر ضروري إذ أنّهم يمتلكون القدرة على استنباط تفسيرات وحلول دينية سليمة، تخضع لإتقانهم للعلوم ذات الصلة بها، واستيعابهم للمتطلبات أو السياقات التي يعيشون فيها. ولا شك أنّ هذه مهمة هائلة تتطلب جهداً جماعياً من جميع الأطراف.

وبينما قام العلماء والفقهاء ببذل جهود كبيرة في وضع الأسس المنهجية لتفسير النصوص الدينية، فإن التفسيرات الخاطئة لا تزال تقع لأسباب عديدة، مثل الضعف في اللغة العربية، عندما يعجز المرء عن التمييز بين المدلولات المختلفة للتعاليم النبوية الصادرة في المواقف المختلفة والأدوار المختلفة للنبي ﷺ - كالمفتي أو القاضي أو القائد السياسي. وبالفعل، فإن القضاء الصادر عن النبي ﷺ المختص بأشخاص معينين يختلف بشكل كبير عن الفتاوى التي أصدرها لعامة المسلمين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النبي ﷺ قام بأفعال تختص بمقامه في بعض الأحيان ولا تنطبق تلك الأفعال على الآخرين (خصوصيات النبي ﷺ)، مثل زواجه من أكثر من أربع نساء في ذات الوقت.

وكذلك فقد تحدث أخطاء في التفسير بسبب عدم إدراك الفرد للمفاهيم التراثية في سياق عالمنا اليوم، مثل مفهوم دار الإسلام ودار الحرب، ومفهوم الولاء والبراء. ويشمل هذا الشأن إشارات قرآنية إلى التنوع الديني والحد من إقامة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم، كما ورد في الآية ٥١ من سورة المائدة.

ففي بعض البلدان، أدت هذه التفسيرات الخاطئة إلى نشوب نزاعات كبيرة حيث يرى البعض أنّ تكوين تحالفات سياسية مع غير المسلمين أو انتخابهم لشغل المناصب السياسية محرم في الإسلام. ولكن هناك آيات

INTERNATIONAL CONFERENCE ON COMMUNITIES OF SUCCESS

Contributing Citizens, Dynamic Institutions



الأسس الأخلاقية-العقائدية لمجتمع مسلم ناجح

فضيلة الشيخ الدكتور/ مصطفى سيريتش
المفتي العام الفخري، جمهورية البوسنة والهرسك

تحدث الشيخ مصطفى عن العلاقة بين العقيدة وسعي الإنسان للخير. في كثير من الأديان تشكل المفاهيم المتعلقة ببداية الكون ونهاية العالم التوجهات الأخلاقية والسلوكية. وكذلك الحال في جميع الديانات الإبراهيمية حيث تساهم هذه الرؤى في أهم مفاهيم العلاقات الشرعية بين الإنسان وخالقه والمخلوقات الأخرى سوى الإنسان.

يعدّ الاعتراف بأنّ الله هو خالق الكون والإيمان بذلك نقطة انطلاق لرؤية أخلاقية وسلوكية عالمية. ويتأثر ذلك بشعور بالافتقار إلى الخالق على أساس الخضوع الطوعي، لا على أساس الإكراه. ومع ذلك، فليس الإنسان مسؤولاً عن قوانين الفيزياء، وبالتالي لا يتحمل المسؤولية عن وظائف الطبيعة أو قوانينها. بل هو مسؤول عن سلوكه الأخلاقي تجاه غيره من البشر والكائنات غير البشرية. وفي هذا الصدد، يجب أن ينصب تركيز الإنسان وأولويته على توفيق علاقته مع الخالق، وإخوته في الإنسانية، والعالم الطبيعي في مقره الحالي.

ومن ثمّ فيجب على الإنسان أن يفكر في عواقب تصرفاته الأخلاقية والسلوكية وأن يتجنب إحداث الضرر لنفسه والآخرين.

إنّ الدين يُلهم الإنسان بأن يعيش حياة ذات غرض ومعنى، وأن يكون عنصراً نافعاً لمحيطه. ونحن - المؤمنون - نؤمن بأنّ هذا العالم لم يخلق عبثاً وإنما لأسباب وأغراض ذات دلالة. والأهم من ذلك فإنّ الهدف من الخلق هو إظهار عظمة الله لخلقه، ويمكن القيام بذلك عن طريق اتباع حبه ورحمته وإظهار ذلك من خلال تعاملاتنا مع الآخرين. وبموجب هذا الغرض نفسه يأمر الله البشر أن يزدهروا مادياً وأن يتطوروا روحانياً لتحقيق النجاح في الدنيا والآخرة.

وفي ختام الحديث بين فضيلته بأنّ الإنسان مفتقر إلى الله لأنه منحه الحياة دون أن يطلب منه شيئاً مقابلها، إلا أن يكون ممتناً وملتزماً بفعل الخير لجميع البشر. ويشكل هذا الأمر المحور الأساسي لجعل الإنسان خليفة في الأرض كما وصفه القرآن، وأنّ عليه أن يستمر في أمر الجميع بالمعروف وينهى عن الشر كله.

مفهوم المواطنة ومبادئها في الإسلام

لفضيلة الشيخ الدكتور/ عمرو مصطفى حسنين الورداني
الأمين العام لدار الإفتاء المصرية بجمهورية مصر العربية



- انتشار السلوكيات والطباع السلبية مثل الفردانية، والمزاجية، والتشكك، وغير ذلك كثير.
- تزايد خطابات الكراهية والبغضاء بسبب العديد من العوامل والأسباب الجذرية.

من المهم للمسلمين أن يدركوا أن تقاليدنا التراثية قد لا توفر لنا توجيهاً مفصلاً في التعامل مع الواقع الحالي. ومن ثم فإن الإصرار على تطبيق أنظمة حكم ماضية مثل نظام الخلافة يخالف المنطق نظراً للاختلافات الصارخة بين الماضي والحاضر فيما يتعلق باحتياجات الجماعات والمجتمعات وواقعها. ويتطلب بناء مجتمع ناجح في سياق اليوم إعادة النظر في تراثنا الديني وإعادة النظر في فهمنا لإدارة الدولة وتوسيعه. وقد يشكل هذا ثلاثة مكونات رئيسية، وهي (١) المواطنة (٢) وإدارة المصالح العامة والفردية (٣) وسيادة القانون.

وضّح فضيلة الشيخ عمرو بأن التعايش هو جزء جوهري من خلق الله وتصميمه. وفي الواقع، قد جعل الله التعايش السلمي التزاماً دينياً بحيث لا يجب أن يكون هناك تحامل بين المسلمين وأتباع الديانات الأخرى، كما صرح بذلك النبي ﷺ في خطبة الوداع: "المؤمن من ائتمنه الناس". وبهذا يتعين على المسلمين تعزيز العلاقات الإيجابية مع البشر بغض النظر عن دياناتهم ومعتقداتهم.

وألفت فضيلته النظر إلى ثلاثة عوامل رئيسية قد تحول دون التحقيق الناجح للتعايش والمواطنة:

- التفريط في الاهتمام بالطرق الفعّالة لترويج التعايش الناجح والحفاظ عليه أو عدم وعي ذلك.

• الأسس: هناك تشابهات ملحوظة بين المواطنة والمعاملات التجارية في الإسلام. فكما نجد في أي عقد، يتمثل كل من الدولة والمجتمع طرفي العقد، وحقوق المواطنين إضافة إلى قانون البلاد تمثلان مناط العقد. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الدستور العقد المتفق عليه حيث تسجل فيه الأحكام والشروط بشكل واضح.

• الشروط: من خلال دراسة وثيقة المدينة، يتبين لنا أن هناك ثمانية شروط للمواطنة: (أ) المسؤولية المتبادلة، (ب) واحتضان التنوع، (ج) والمشاركة النشطة (د) والعدالة والإنصاف، (هـ) والقبول والتسامح، (و) والحفاظ على السيادة، (ز) والصدق والشفافية، (ح) والتقدم والتنمية.

• المقاصد: على الرغم من وجود عدة مقاصد أو موضوعات متعلقة بالعقد الاجتماعي للمواطنة، فإنها يجب أن تدور أساساً حول مقاصد الشريعة التي لا تقتصر على الحفاظ على الحياة والقيم والهوية فحسب، بل تشمل أيضاً تطوير التعليم والثقافة والسلامة والأمن العامين والعدالة الاجتماعية والتقدم والتنمية الاقتصاديين.

• الخصائص: ومثل أي عقد اجتماعي يتطلب الاتفاق المتبادل عن اختيار وبدون أي لون من الإكراه، يجب على كل من الدولة والمواطنين المشاركة الفعالة والأمثال الكامل للدستور الموضوع بشكل متبادل.

وأخيراً فإنه من اللازم أن يتم الاستحواذ على الموارد المناسبة وصرفها في سبيل تحسين إدارة الدولة والمصالح العامة وتنمية الوعي العام حول أهمية كون الفرد مواطناً كفواً ومشاركاً.

في إطار التراث الإسلامي، يمكن أن نعود بجذور مفهوم المواطنة إلى حياة النبي ﷺ، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دستور المدينة. وعلى الرغم من أن النبي ﷺ لم يضع حدود الحكم بناءً على حدود إقليمية على وجه الخصوص، إلا أنه قدم الخيار للذين يرغبون في الدخول في الدستور من خلال اتفاق عقدي، وهو مفهوم مماثل للمواطنة.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك خمسة نماذج للتعايش السلمي وجدت طوال حياة النبي محمد ﷺ وتتعلق بمفهوم المواطنة. وعلاوة على النماذج الأربعة الأولى (النموذج المكي، والحبشي، والنموذجين المدنيين) التي عرفها لنا سابقاً فضيلة الشيخ الدكتور علي جمعة، اقترح فضيلة الشيخ عمرو نموذجاً خامساً، ألا وهو النموذج اليمني. وكان هذا عندما أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل مع صحابيين آخرين إلى اليمن، والذي تضمن حكم مجموعة مسلمة أقلية على أغلبية غير مسلمة.

ورغم أننا في هذا المقام لا ننوي التطرق إلى تصنيف الدول وفقاً للنماذج الخمسة المذكورة أعلاه، فإنه يمكننا استنباط دروس مهمة من هذه النماذج للتعايش التي يمكن تطبيقها بشكل فعال على ظروفنا وأوضاعنا المختلفة. كما يحتاج المسلمون أيضاً إلى فهم مستجد للعقود الاجتماعية حيث يمكن تعريف المواطنة كحالة يقيد بها عقد قانوني اجتماعي يهدف إلى تحقيق الأمن العام والسلامة والعدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع. ومن ثم فيمكن النظر إلى المواطنة إما كحالة، أو عقد بين الفرد والدولة على وجه الخصوص، أو كفضيلة تجر في إثرها العديد من النتائج الإيجابية.

ويتطلب تطوير فهم مجدّد للمواطنة في الإسلام من المسلمين مراجعة أسس الإسلام وشروطه ومقاصده وخصائصه بشكل أكبر.

مناقشة الحلقة ١



أكدت مناقشة الحلقة على قدرة التراث الديني بأن يستمر في الحفاظ على أهميته في العصر الحديث. ويجب على المسلمين الاستمرار في الحفاظ على روح تراثنا الديني وحمايته مع احترام حقوق الآخرين. ويجب أن يشكل هذا الأمر طابع المسلمين الذين يعيشون في العالم الحديث.

ومن المحاور الرئيسية لشخصية المسلم الناجح مفهوم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي يعتبر أساس تحقيق التوازن الأخلاقي في المجتمع. وهذا يتطلب مراقبة حسن السلوك والأدب في جميع معاملتنا.

كما يتعين زرع فهم سليم وقوي لدى المسلمين اليوم بشأن التوافق بين الدولة الحديثة وأنظمة الحكم الأخرى المذكورة داخل التراث الديني. وبالإضافة إلى ذلك فمن الضروري أن تتجاوز بأنظارنا إلى ما وراء التفسيرات القديمة لمفاهيم مثل "دار الإسلام" و"دار الحرب" لتشجيع المساهمة في أنظمة الحكم الحديثة. ومن خلال هذا النهج المستجد يمكن اعتبار التنوع متوافقاً مع الدين الإسلامي وليس شيئاً تجب مقاومته وإزالته. واتفقت الحلقة على أنه يجب اعتبار المواطنة حقاً ومسؤولية على جميع المسلمين، وهي تشكل تمديداً للخير لجميع البشر.

الحلقة ٢: تطوير مجتمعات مسلمة ذات كفاءة في سياقات متنوعة وحديثة

نظرة عامة

تناولت الحلقة الثانية لمؤتمر ICCOS مفهوم المواطنة المشاركة بالتركيز على كيفية تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتنوعة التي يعيش فيها العديد من المجتمعات المسلمة كأقلية. وفي سياق إبراز التحديات الحديثة التي تزداد تعقيداً وزيادة توقعات المجتمعات من القيادة الدينية، بين الأستاذ عبد الله سعيد الإصلاحات اللازمة للتعليم الإسلامي العالي من أجل تأهيل وتدريب القيادة الدينية التي يمكنها أن ترشد المجتمعات المسلمة في تعاملاتها داخل المجتمعات المتنوعة والعلمانية. بينما تحدثت الأستاذة منى صديقي عن الدور المهم للدين، بما في ذلك الإسلام، في تعزيز التماسك الاجتماعي. وأكدت على ضرورة تطوير لغة دينية بناءً تعترف بالقيم المشتركة وتدعم رؤية الحفاظ على حقوق الإنسان ومجتمع صالح وعادل للجميع. وفي ختام الحلقة، ناقش الدكتور خليل عبد الرشيد أهمية قيادة مؤسسات المسلمين في تعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي، من خلال الاستفادة من الدروس المستنبطة من تجربة الإرشاد الديني في الولايات المتحدة.



القيادة الدينية والتدريب لمجتمع مسلم ناجح: الطريق نحو المستقبل

للأستاذ عبدالله سعيد
أستاذ سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية
وأستاذ ريدموند باري المتميز بجامعة ملبورن بأستراليا



الاجتماعي، والتفاعل مع الحكومة وتقديم المشورة لها فيما يتعلق بمسائل تمس المجتمع الديني، والمشاركة في مشاريع الأمن والمصلحة الوطنية وغير ذلك كثير.

السؤال المحوري الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت مؤسسات التعليم الإسلامي تخرج خريجي الدراسات الإسلامية الذين يتمتعون بأهلية للتعامل مع التحديات والمسؤوليات المختلفة المشار إليها أعلاه.

ويرى الأستاذ أن التدريب الذي يتلقاه الخريج في كثير من الحالات لا يشمل الأدوار المتوقعة. وبعبارة أخرى فإنه لمن الملاحظ أن التدريب الذي يتلقاه خريج الدراسات الإسلامية لا تتطابق مع الأدوار المتوقعة منه.

قدّم الأستاذ سعيد خلال عرضه تحليلاً للتوقعات الحالية للتعليم الديني في سياقات الأقلية المسلمة، والنماذج الموجودة للتدريب والتعليم، وشارك مقترحه لتعزيز التدريب والقيادة الدينيين للمستقبل.

وبناءً على ملاحظاته فهناك توقع متزايد على المعلمين والقادة الدينيين لأداء أدوار متعددة في عالم اليوم. فبالإضافة إلى أداء الأدوار الدينية الأساسية، يتوقع منهم أيضاً تعليم المجتمع من خلال إلقاء محاضرات ودروس، وتكييف تعاليم الإسلام للسياق المحلي، وتوجيه الشباب المسلم وإرشاده في التعامل مع التحديات المعاصرة بالإضافة إلى إدارة المؤسسات الدينية. وعلاوةً على ذلك يتعين عليهم أيضاً المشاركة في أنشطة الحوار بين الأديان لتعزيز التماسك

وقدم الأستاذ ملاحظاته حول ثلاثة نماذج موجودة لمؤسسات التدريب الإسلامي:

- النموذج التقليدي
- النموذج المتكامل
- النموذج الليبرالي / الغربي

ورغم وجود قصور لكل نموذج فهناك نقاط إيجابية في كل نموذج يمكن تحديدها ودمجها من أجل صناعة نموذج متميز للتدريب الديني للمستقبل. فمن النموذج التقليدي الذي يمكننا الاحتفاظ بالتركيز على إتقان المهارة اللغوية و النغماس في نصوص التراث الإسلامي الكلاسيكي والتراث المستمد من مختلف فروع المعرفة. ومن النموذج المتكامل، يمكننا اعتماد دمج التخصصات الإسلامية مع المجالات المعنية الأخرى، مثل علم الاجتماع وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) والتاريخ. وأما النموذج الليبرالي / الغربي، فيمكننا احتدائه في تركيزه على المهارات الأكاديمية مثل التفكير النقدي وإيجاد حلول للمشكلات والبحث والكتابة الأكاديمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن النموذج الغربي يدرس أيضاً التطور الاجتماعي-التاريخي للعلوم الإسلامية، الأمر الذي قد لا يحظى بالتركيز عليه بنفس القدر في نماذج التعليم الإسلامي الأخرى.

كما قدم الأستاذ نموذجاً مقترحاً للتدريب الديني للمستقبل يتضمن المجالات الرئيسية التالية: المعرفة والمهارات والروحانية. ويجب أن يصحب هذا الأمر عدد من العوامل الأخرى مثل السياقية، والحرية الفكرية، والعلاقات بين الأديان، والفهم التاريخي، والتعلم الهادف، والتطور الروحاني. وهذه الجوانب - التي يقل الاهتمام بها بشكل مستمر في كل نموذج حالي للتعليم الإسلامي - سوف تساعد في تعزيز التدريب والنتائج المترتبة على نموذج التعليم الذي نريد تطويره لتنمية قادة دينيين أكفاء للمستقبل.

وضمن جهودنا المبذولة في بناء المعرفة العملية حول المسائل التي تواجه الأقليات المسلمة أبرز الأستاذ عدة مجالات يجب ضمها إلى هذه المعرفة العملية،

مثل تعامل المسلم مع القوانين العلمانية وأنظمة الحكم الحديثة، وحدود تكييف النصوص للسياق بالنسبة للأخلاقيات والأحكام والقوانين الإسلامية، والقضايا الأخلاقية الناشئة في مجالات مثل أبحاث الخلايا الجذعية وتعديل الجينات، وتأثير التطورات التكنولوجية على الشكل الأساسي للعبادات، والتطورات في المعايير الدولية لحقوق الإنسان مثل حرية الدين والمساواة.

” والسؤال المهم الذي يجب طرحه هو ما إذا كانت مؤسسات التعليم الإسلامي تقوم بإعداد الخريجين الدينيين بشكل مناسب للتعامل مع التحديات والمسؤوليات المختلفة المبينة أعلاه.

وقدم الأستاذ أيضاً عدة مقترحات لمبادرة برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS):

- تحديد مجموعة من المسائل المهمة العاجلة للأقليات المسلمة وتنظيم سلسلة من الحلقات النقاشية المركزة حول كل مسألة.
- تحديد العلماء الذين يهتمون إلى درجة كبيرة بمسائل محددة وإيجاد طريقة للتشاور معهم، مثل القواعد الأساسية للبحث، وضوابط تكييف السياق للنصوص.
- تشكيل تحالف عالمي مكون من العلماء الذين يمكنهم المساهمة في هذا النوع من البحث والتصديق على نتائجه التي بدورها قد تكتسب الشرعية والسلطة كمواقف جماعية.

وفي الختام أكد الأستاذ على أهمية الاستثمار في هذه المجالات والبناء على ما سبق من تجاربنا من أجل مواصلة تطوير القيادة ونشر الخير ليس فقط للمسلمين من السكان المحليين، بل في جميع أنحاء العالم، خاصة أولئك الذين يعيشون في سياقات الأقليات المسلمة.

اعتناق التنوع الديني والتعاون بين الأديان

للأستاذة/ منى صديقي

أستاذة الدراسات الإسلامية والدراسات ما بين الأديان بجامعة إدنبرة، وأستاذة جين وآتوس إركو في الكلية الهلسنكية بأسكتلند



يُجعل الإنسان المركز الذي يدور حوله كل شيء. ولم تعد مفاهيم مثل العدالة والمساواة والاعتراف بالاختلافات مرتبطة بالله، وإنما برغبتنا في خلق مجتمع صالح وعادل للجميع. وقد توصلت دراسة حديثة إلى أن الشباب يميلون بشكل متزايد إلى رؤية العمل ما بين الأديان كوسيلة إلى العمل الاجتماعي والسياسي، مما يتيح لهم فرصة التركيز على قضايا العمل الاجتماعي والعدالة.

كما يجب أن تحظى قضية الأخلاق والقيم بالاهتمام اللازم خاصة في كثير من البيئات المعاصرة التي تشهد انخفاضاً في مستويات التدين.

وهذا الأمر يُحتم علينا أن نتطرق إلى سؤال وهذا

ناقشت الأستاذة منى صديقي خلال عرضها دور الدين في تعزيز التماسك الاجتماعي الذي يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الطوائف الدينية في التفوق والنجاح في بيئة متنوعة. وبشكل عام شاركت عدة جوانب رئيسية يجب التركيز عليها لتعزيز التماسك الاجتماعي.

في البداية يجب أن تكون لغة الدين بناءة. وهذا يتطلب الحفاظ على حقوق الإنسان التي أصبحت مفرداتها في المقدمة خلال العقود الأخيرة والتي أدت بدورها إلى خلق مفاهيم جديدة للعدالة. فبينما اعتاد التراث الديني وضع الإنسان إلى حد كبير، في علاقة مع الله وداخل الإطار الذي حدده، تركز الحداثة من جانبها على علاقة الإنسان بالإنسان، حيث

الأمر يُحتم علينا أن نتطرق إلى سؤال حول كيف يمكننا أن نثبت على ديننا ونشكّل مواقفنا إزاء الآخرين. ولا يزال هناك أسئلة اليوم حول ما إذا كان المسلمون يحملون قيماً مختلفة جوهرياً قد تصطدم بقيم الدول الديمقراطية الليبرالية وبالمجتمعات المدنية. ومن ثم، فيجب أن يكون من أولوياتنا تحديد القيم المشتركة التي يمكن أن تشكل أساس المساحات العامة والخاصة للمجتمع المدني حيث يتلاقى ويتعايش فيه الناس من جميع الخلفيات.

وفيما يتعلّق بهذه المسألة يجب أخذ بعض جوانب التعددية في الاعتبار نظراً لأنها تشجع المجتمعات على الاعتراف بالقيم المشتركة لتشكيل الحياة الجماعية. وهذه المسألة مهمة لا سيما في الدول الديمقراطية الحديثة التي تزدهر بفضل وجود أشخاص من خلفيات ومعتقدات مختلفة يعيشون سوياً ويساهمون في المصلحة العامة. كما تتطلب إعطاء الجميع نصيباً في الحياة الأخلاقية ورفاهية البلد الذي يعتبرونه موطنهم المشترك. وهذا التقارب يزرع مفهوم المواطنة بشكل أفضل، والتي بدورها تزرع شعور الانتماء للوطن إلى جانب الآخرين، والأهم من ذلك أنه يجعل الآخرين يشعرون بالانتماء إلى جانبنا. في مثل هذا السياق لا يمكن أن تكون المواطنة مجرد وجود ساكت خامل مطيع للقانون، بل يجب أن تبقى المواطنة دائماً رؤية واعدة وفاعلة لصالح المجتمع بأسره، ويجب تحفيز المواطنين على المشاركة الفعالة نيابة عن المواطنين الآخرين من أجل تعزيز المصالح المشتركة.

واليوم يتطلب التعايش منا أن نتجاوز الحدود الثقافية والإدراكية، حتى لو اختلفنا في بعض الجوانب. فعلى أي حال، يعتبر التنوع حقيقة، إلا أنّ الشمولية تعد خياراً متعمداً وتعهداً أخلاقياً. وهو لا يتطلب الشجاعة والتواضع فحسب، بل التضامن والتعاطف مع الآخرين من حولنا أيضاً. وإذا قدرنا على العمل معاً لأننا نشعر بأن لدينا مصلحة في تعزيز الخير الأخلاقي لمجتمعنا فسوف يكون

هناك دوماً الحافز للازدهار ومساعدة الآخرين على ذلك. ولذلك يجب أن نسعي جاهدين لإعادة صياغة النظريات المعقدة المتعلقة بتنوع العقائد والتعددية الثقافية إلى مفاهيم أبسط، بيد أنها أعمق، من التعاطف والموانسة التي يمكن أن تربطنا ببعضنا البعض من خلال أعمال الخير العادية والجذرية، مما سيساعدنا على الوصول إلى مستقبل يشرق بالمزيد من الأمل.

وفي النهاية يلزمنا أن نعيش بطريقة يُسمح فيها بأن تتعارض فيها القيم إلا أننا يمكننا أن نتفق على القيم التي تستحق الالتزام بها وهذا الأمر يتطلب مجموعة من الأخلاقيات التي تنظر إلى تعددية الحياة والقيم بنظرة جديدة.



قيادة مؤسسات المسلمين في سياقات الأقلية - تأملات من أمريكا وتجربة الإرشاد الديني فيها

للدكتور خليل عبد الرشيد
الإمام بجامعة هارفرد والمؤسس المشارك للمعهد الإسلامي بأمريكا بولاية دالاس بالولايات المتحدة

Contributing Citizens Dynamic Institutions



مما يدل على الفرصة المتاحة والمسؤولية وفي الواقع، قد يحصل المرشدون الدينيون في بعض الأحيان على مزيد من الاعتراف مقارنة بالأئمة المحليين، مما يدل على الفرصة المتاحة والمسؤولية القائمة في نشر الخير ليس إلى المجموعات الدينية فحسب، بل أيضا إلى المجتمعات المحيطة.

لقد استلهم روح الإرشاد الديني كما هو ملاحظ في السياق الأمريكي اليوم من قصة النبي يوسف الواردة في القرآن الكريم. وكان عليه السلام يخدم ويعمل في المؤسسة الحاكمة اللادينية في عصره. وعلى الرغم من الاختلاف في الدين، لم يمنعه ذلك من خدمة شعبه وحماية مصالحهم في الأوقات التي تعرضوا فيها للخطر. وهذه المشاركة والمساهمة في المجتمع العام تعتبران من الجوانب التي يجب على أهل الأديان أن يحرصوا على اقتدائها داخل سياقاتهم.

إن المجالات الثلاثة للإرشاد الإسلامي والممارسات على المستوى المصغر والمتوسط والكبير جميعها -

تحدث الدكتور خليل عبد الرشيد عن دور القيادة والمؤسسات الإسلامية في تعزيز التسامح والتماكك الاجتماعي، ولا سيما في السياق الأمريكي حيث يشكل المسلمون أقلية صغيرة جدا. وعلى الرغم من ذلك فهناك أعداد كبيرة من المؤسسات الإسلامية في أميركا - فهناك ٣٠٠٠ مسجد ومركز إسلامي، و٢٤٠٠ مدرسة إسلامية. وما زال معظم المسلمين الأمريكيين يعبرون عن ولائهم للوطن رغم مواجهتهم للعديد من التحديات، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

وتحدث الدكتور عن رئاسة الأئمة في الولايات المتحدة كمثال على الدور الذي يمكن للقيادة الدينية الإسلامية أن تقوم به في المساهمة في المجتمع العام. وعلى الرغم من كونها فكرة حديثة، فإن رئاسة الأئمة في الولايات المتحدة باتت تتحول بسرعة إلى نموذج جديد وفعال للقيادة الجماعية من قبل المسلمين.

وفي الواقع، قد يحصل المرشدون الدينيون في بعض الأحيان على مزيد من الاعتراف مقارنة بالأئمة -

يكمل بعضها البعض وتشكل جزءاً فريداً من مبادرة خلق جوٍّ من التنوع والشمولية والانتماء للمسلمين الذين يعيشون كأقليةٍ. وهو دور يحسن أن يؤديه شخص راغب في الالتزام بخدمة الناس، ومقدّر للعلم، ومحِب للبيئة والثقافة المتعلقةين بالخدمة العامة.

وفي أمريكا سرعان ما فهم المرشدون المسلمون أنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لحماية الجماعات الدينية بشكل عام من أجل بناء مجتمعات مسلمة قوية. ويتضمن هذا بناء تحالفات مع مؤسسات أخرى وتشكيل تحالفات تدعم الانتماء والشمولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدين يعلمنا أن خير الناس هو أنفعهم للناس بغض النظر عن اختلافاتهم. ومن ثم فيعتبر الإرشاد الديني تعبيراً عن الحب لله أو السعي نحوه من خلال الخدمة ونفع الآخرين.

يجب على النموذج الجديد للقيادة الدينية أن يفهم أن سعينا نحو المساواة والعدل لن يُعدّ مكتملاً إذا ما تم ذلك من أجل أنفسنا فقط. بل ينبغي السعي إلى ذلك بالإحسان للجميع. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت مبادرة الإرشاد الديني تظهر بسرعة ككون جديد من قيادة الجالية الإسلامية الأقلية، وتقع في تقاطع القيادة الجماعية، والعالم/الأستاذ المسلم، والمدير/المسؤول الإداري، والمستشار/المرشد الروحاني المسلم. وهي ظاهرة جديدة بشكل عام للقيادة الجماعية في الغرب ليس مع المسلمين فحسب، بل مع غير المسلمين أيضاً، مما قد يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز التماسك الاجتماعي.



مناقشة الحلقة ٢



من خلال النقاش تمّ تأكيد أهمية تطوير التواصل ذي الكفاءة كخطوة ضرورية في تطوير مجتمعات مسلمة ذات كفاءة في سياقات متنوعة وحديثة. فهناك حاجة إلى التأكيد على إنسانيتنا المشتركة وتجنب الخطابات التي تزيد من الانقسامات. وفي هذا الصدد فينبغي للدراسات الإسلامية أيضاً أن تؤكد على قيمة الإنسانية وأن تصبح جزءاً من أساس تطوير تعليم جيد. كما يجب أن يتم إدراج مفهوم التعددية بشكل واعي للحد من الحكم على الآخرين أو تصور التهديد بشكل ثنائي الذي أصبح شائعاً للغاية.

وهناك عامل آخر يجب مراعاته في تنمية الأفكار المفتوحة أكثر في بيئات متنوعة ومتعددة، ألا وهو وجود الانقسامات بين الأجيال في وجهات النظر، والتي تجب معالجتها من أجل كسر دوائر التفاعل والتصنيف النمطي غير الصحي. يجب أن يكون الخطاب الديني البناء والوعي بالحقوق جزءاً من تعليم الشباب لجعلهم مشاركين في التعلم الديني وتعميق إيمانهم. ويجب أن يتضمن الخطاب الديني البناء معاني الإحسان في تحقيق المكونات التالية: العدالة، والمساواة، والإنصاف، لمعالجة مسألة الفعالية العاطفية. وكذلك يمكن للخطاب الديني البناء أن يصنع ولاءً للدين بمفهوم أوسع.

وأخيراً، تطرّق أحد متحدثي الحلقة أيضاً إلى تطوير الحب الوطني الصحي الذي يشمل الدفاع عن العدالة وبذل الجهود في تحسين رفاهية المجتمع بشكل عام، وتشجيع الآخرين على القيام بذلك.

الحلقة ٣: تعزيز التماسك الاجتماعي والمواطنة المشاركة

نظرة عامة

تطرت الحلقة الثالثة من مؤتمر ICCOS إلى السؤال عن كيف يمكن للدين، عبر المؤسسات والقيادة الدينية، تعزيز التماسك الاجتماعي والمواطنة المشاركة على المستوى المؤسسي من خلال التعاون مع مؤسسات تشارك في نفس المصالح، مثل الحكومات والهيئات الدولية. وتحدثت الدكتورة عزة كرم عن دور المؤسسات الدينية خلال الأزمات الإنسانية وقيمة العمل معا بطريقة منسقة. أما سعادة السفير إبراهيم رسول فقد شارك عن الدروس المستفادة من المواطنة الفاعلة والتعايش وبناء الوطن من تجربة مجتمع الأقلية المسلمة في جنوب إفريقيا. وفي الختام ألقى السيدة يوتشي يان الضوء على التجربة السنغافورية لا سيما دور الدولة العلمانية في تسهيل التماسك الاجتماعي من خلال العمل التعاوني مع الطوائف الدينية من مختلف الديانات.



بناء مجتمعات راسخة لمواجهة التحديات العالمية

للأستاذة عزة كرم
الأمين العام لمنظمة الأديان من أجل السلام الدولية



وفي حين أنّ العديد من الحكومات كانت تعتبر الدين ذا أهمية فقط في المساحات الخاصة سابقاً فقد حدث تحول ملحوظ في السنوات العشرين الماضية، حيث سعى العديد منها إلى إقامة شراكة مع القيادة والمنظمات الدينية التي تظل قوية ومؤثرة في كثير من أنحاء العالم. ومن أجل تعزيز قضية اعتبار الديانات عنصراً محفزاً للخير، تم تشكيل العديد من المنظمات ما بين الأديان مثل منظمة "الأديان من أجل السلام" (RFP [3])، حيث يتم فيها تمثيل مجموعات دينية مختلفة من مستوى القيادات إلى مستوى القواعد الشعبية، لتشكيل تحالف يهدف إلى تعزيز السلام داخل المجتمعات حول العالم.

وعن طريق الجمع بين الأرصدية السياسية والاجتماعية

أشارت الأستاذة عزة كرم إلى كيفية أداء الدين العديد من الأدوار المهمة في مجالات السلام، والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، التي تعتبر أيضاً دعائم نظام الأمم المتحدة. وقد أظهر العديد من الدراسات أن المنظمات الدينية هي إحدى أولى مقدمي الخدمات الاجتماعية وأهمها في جميع أنحاء العالم، حيث تشكل 70٪ من حالات تقديم المساعدات الإنسانية خاصة عند وقوع الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات الدينية خدماتها في مجالات الرعاية الصحية، والبنية التحتية، والتوظيف، والتعليم، وغيرها من المجالات التي يتوافق جميعها مع وظائف الأمم المتحدة. وكل هذه الإحصائيات تؤكد أنه من المهم أن تقيم الأمم المتحدة شراكة مع المؤسسات والمنظمات الدينية.

[3] RELIGIONS FOR PEACE (RFP)

والاقتصادية التابعة للطوائف الدينية المختلفة، سوف يكون هناك تعاون أفضل بين هذه الطوائف لخدمة المجتمع العام. وعندما يتم تشكيل خدمة جماعية، فلن تصبح مؤسسة دينية أو عقيدة واحدة أكثر تأثيراً أو سيطرة من الأخرى.

لقد شكّلت جائحة كوفيد-19 الأخيرة تحدياً إنسانياً عالمياً حدث وسط أزمة مناخية وتحولات هائلة في السلطة السياسية. كما تزامنت مع وجود أكبر تواجد للاجئين في كثير من أنحاء العالم، والعديد منهم من المسلمين. وفي الوقت ذاته فإنّ هناك قيوداً صارمة حول الوصول إلى الأدوية واللقاحات، مما يؤدي إلى تعريض المجتمعات للمزيد من الخطر والمعاناة. وبالنسبة للمجموعات الدينية، كانت هذه فرصة عظيمة للتفكير والعمل والخدمة بشكل مختلف من خلال التعاون معاً، خاصة وأنّ انتشار الوباء لم يكن محصوراً من حيث المكان كما لم يميز بين الناس

ومع ذلك أبدت الدكتورة ملاحظتها أنه في كثير من الأماكن ما زال العديد من المجموعات الدينية تستجيب بشكل إقصائي حيث إنّ كل مجموعة كانت توجه مساعداتها إلى طائفتها الدينية الخاصة بها. وعلى الرغم من أنّ النفع يعم المجتمع العام في النهاية، فإنّ الخدمات والمساعدات المقدمة بقيت في "صوامع منفصلة"، بينما كان من الممكن استغلال الفرصة لتعزيز التعاون الديني المتعدد.

لا أحد آمنٌ حتى يكون الجميع آمناً. إنّ بقاء الأقليات يعتمد على الآخرين كما يعتمد ازدهار الآخرين على الأقليات. ولذلك يجب ألا يقتصر حديثنا على تجمعات بين الطوائف الدينية فحسب، بل يجب أن يشمل الحديث مشاركتنا المتبادلة في خدمة المجتمع والاستثمار في بعضنا البعض.

أصبح العديد من المؤسسات والمنظمات المسلمة اليوم تشارك في برامج إنسانية مختلفة وتساهم فيها. وهذا الأمر يعكس استعدادها لبناء وتعزيز التماسك الاجتماعي في الأوقات التي تعاني فيها المجتمعات من الضعف الشديد. ويمكن للمجتمعات الدينية والأقليات أن تكون عنصراً محفزاً لتغيير العقلية مما سوف يسمح بالإبداع في فهم الإسلام وتطبيقه. وبالنسبة للأقليات المسلمة فيمكن تعزيز شعورها بالمسؤولية من أجل المساهمة في المجتمع العام.

وفي الختام ونحن نأمل رحمة الله على البشرية يجب أن نطرح هذا السؤال - "هل تقتصر رحمة الله على مجموعة معينة من المؤمنين أو هي عامّة للجميع؟" إذا كان الأمر كذلك أفلا يعني هذا أن علينا واجباً وضرورة أخلاقية للاستثمار في بعضنا البعض وخدمة جميع البشرية؟



المسلمون وبناء الوطن - دروس من المواطنة النشطة والتعايش

لسعادة السفير إبراهيم رسول
رئيس وزراء مقاطعة ويسترن كيب السابق ومؤسس مؤسسة العالم للجميع، جنوب أفريقيا



أبرز سعادة السفير إبراهيم رسول صورة تعرض الأقلية المسلمة في جنوب أفريقيا للتحديات على مدار ٣٥٠ عاماً، بما في ذلك معاناة تعرض الإسلام كدين للحظر، والتمييز ضد المسلمين في ظل فترة الفصل العنصري بسبب العرق والدين واللون. ورغم ذلك، فإن الدروس المهمة التي يمكن استنباطها من أجل مساعدة المجتمعات المسلمة الأقلية في أنحاء العالم تكمن في ردود أفعال المجتمع المسلم بجنوب أفريقيا لظروف القمع تلك، بالإضافة إلى كيفية تخيلهم أنفسهم كمجتمع إسلامي يتعايش مع أغلبية سوداء مضطهدة. وإنه لمن الممكن للأمة الإسلامية العالمية أن تقوم بانتقال ضروري من كونها الضحية إلى كونها صاحبة أمرها في سبيل بناء إنسانية مشتركة، وبالتالي التعايش مع الآخرين على أساس المواطنة الشاملة والبناء الفاعل للوطن بهدف تعزيز المصلحة المشتركة للجميع.

واستخدم سعادته ثلاث استعارات لتوضيح الخصائص الرئيسية التي تلخص صفات الأقلية المسلمة في جنوب أفريقيا:

١. آلة الأورديون: وهي آلة تنحصر بثقة كاملة في هويتها الداخلية، وتمتد بالتواصل مع الآخرين بحضن داعم للذين يعانون من الاضطهاد لتخلق أجمل النغمات.

٢. تقاطع الطرق: وهذا الأمر يسلط الضوء على أهمية وجود قيادة حكيمة وصاحبة رؤية خلال لحظات الاختيار والقرار، مما يساعد في تبديد مخاوف المجتمع العام وشكوكه.

٣. سيف ذو حدين: ويشير إلى فهم بأن لكل دفعة خارجية تبعاتها الداخلية، وأنا في سعينا للعدالة والمساواة لأنفسنا يجب علينا التأكد من توفرها للآخرين أيضاً.

وقد حدّد المجتمع المسلم في جنوب أفريقيا صيغة فعالة للمشاركة في القضايا المشتركة بجانب شركائهم في الوطن. أولاً، الاعتراف بأهمية بناء الثقة كركن أساسي للعلاقات الجماعية. ثانياً، رفض المنافسة على الحصول على الأولوية لدفع القضية المبنية على الدين، وإنما أعطوا الأولوية للنضال المشترك للمجتمع ضد الاضطهاد. وأخيراً، تطلّبت هذه الصراعات منهم أن يشاركوا في الحركات التحررية والدينية العامة على الرغم من اختلافهم في العقيدة عن المواطنين الآخرين. ويمكن لما سبق أن يقدم إطاراً بمثابة دليل للمجتمعات المسلمة الأقلية الأخرى حول العالم للمساهمة بنشاط في القضايا الاجتماعية التي تؤثر على المواطنين في بلادهم. وإنه من خلال هذه العملية التي تتطلّب إعطاء الأولوية والترويج لقضايا الآخرين سوف يجد المسلمون طرقاً لمعالجة صراعاتهم وتحدياتهم الخاصة.

ومن هذه التجارب يمكننا تحديد خمسة عناصر رئيسية للتعايش داخل مجتمع مشترك:

١. تحديد أوضاع التعايش: من العزلة إلى الاستيعاب ومنه إلى الاندماج.

٢. العيش بأكثر من هوية: تبني الهويات الوطنية والعرقية والثقافية واللغوية بالإضافة إلى هوية إسلامية أساسية.

٣. التمييز بين تعريف العلمانية عن العلمانيين: وهو إدراك أنّ فصل الدين عن الدولة لا يشكل علاقة معادية، وإنما علاقة تعاونية وتسهيلية.

٤. فهم معنى الامتثال الديني والتعبير عنه: الالتزام الديني الذي يأخذ السياق المحيط في الاعتبار.

٥. الاستقامة: الحب للآخر ما نجبه لأنفسنا، مثل المساواة والحرية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

يسترشد المسلمون في جنوب أفريقيا بالنصوص الإسلامية المقدّسة حول ممارسة التسامح وتبني التنوع. إن هذا النوع من الفهم للإسلام الذي يوصي بإقامة علاقات البر والقسط يفتح مسارات نحو احتضان الآخر مبنياً على السلام والأمن المتبادلين، ويستند هذا الفهم على القيم المشتركة والتعاون من أجل المصلحة العامة. وبالنسبة للمجتمعات الأقلية المسلمة، فإن تقدير مقاصد الشريعة يوفر مساحة واتجاهاً للمسلمين للاندماج في مجتمع متنوع. وسوف يحدد هذا الاندماج ما إذا كان الآخرون ينظرون إلى المسلمين على أنهم قوة للخير، أو ينظرون إليهم بنظرة إهمال في مجتمعاتهم.

وبالنظر إلى هذه الظروف الفريدة، فبدلاً من الاعتماد التقليدي على المناطق الإسلامية المركزية التقليدية كمصدر للمعرفة والإرشاد للمناطق الإسلامية الأقلية، قد تكون الأقليات الآن أكثر قدرة على دفع عملية إعادة تجديد الفكر الإسلامي والممارسات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. ولا يكون هذا ممكناً إلا إذا اعتبرنا كوننا أقلية نعمة وليست نقمة، ومصدر سعادة لا شقاوة، كما تعلمنا من تجربة جنوب أفريقيا.

كما تعلمنا أن لحظات التغيير توفر فرصة للعالم لإعادة التفكير في معنى الإنسانية. وفي هذا تكمن الفرصة لإعادة تصور أنفسنا فيما يتعلق بالآخرين، وإعادة إدراج أنفسنا، وبحكمة، في سياقاتنا. وبينما يتم تحقيق هذا في بعض الأحيان بسلاسة، فإنه عادة ما يتطلب العمل الشاق والنضال المشترك مع بقية المجتمع، حتى يكون الحصول على الخير والعدالة أمراً متبادلاً - للمجتمع وللمجتمعات الدينية كجزء لا يتجزأ من المجتمع.

المجتمعات الدينية والدولة العلمانية - التجربة السنغافورية

للسيدة/ يوه تشي يان
رئيسة مجلس التراث الوطني، والمستشارة الأولى لوزارة الثقافة والمجتمع والشباب بسنغافورة



ناقشت السيدة يوه في عرضها مفهوم الدولة العلمانية في سياق سنغافورة. أولاً، يشير هذا المفهوم إلى أن قوانين البلاد لا تستند إلى أي دين محدد. وثانياً، يتم إبعاد الدين عن السياسة الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع فروع الحكومة - السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية - محايدة فيما يتعلق بالدين. ويتيح هذا المفهوم من "فصل الكنيسة عن الدولة" للحكومة أن تكون وسيطاً محايداً في حال نشوب صراع بين الطوائف الدينية.

وفي حقيقة وصف المجتمع السنغافوري، قد يكون من المجانب للصواب بعض الشيء اعتباره مجتمعاً علمانياً. ومن الأفضل وصفه بأنه مجتمع متعدد الأديان،

حيث يعلن نسبة ٨٠٪ من السكان انتماءً دينياً وفقاً لمسح التعداد السكاني الأخير في سنغافورة (عام ٢٠٢٠م). وبما أنها تعتبر أكثر دولة تنوعاً في العالم، فإنها تتطلب نهجاً عملياً لضمان عدم تقويض هذه الاختلافات للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي اللذين يعتبران أمراً أساسياً لإدارة الوطن.

يعتبر الدين قوة إيجابية نظراً لأنه يقدم التوجيه الأخلاقي والدلالة والراحة للأفراد داخل المجتمع. وبالإضافة إلى كونه عنصر خير على المستوى الفردي فيمكن أن يخدم كذلك المصلحة العامة، كما يتضح ذلك من خلال التاريخ الطويل للمواطنة النشطة من قبل المؤسسات الدينية في توفير الخدمات التعليمية -

66

يُنظر إلى الدين على أنه قوة للخير لأن يوفر التوجيه الأخلاقي والمعنى والراحة للأفراد داخل المجتمع.

”

والصحية والاجتماعية للجميع في سنغافورة. ويؤدي هذا الدعم وهذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تكوين علاقة ثقة متبادلة بين الحكومة والجماعات الدينية.

وبموجب الدستور فإن حرية المعتقد الديني مكفولة، إلا أنها خاضعة للمصلحة العامة. فليس هناك تسامح مع العنف الذي ينبثق من الدين أو التهديدات الأمنية، وكذلك لا يتم التسامح مع التصريحات العامة التي تسيء أو تتهجم على أي دين أو تقوض التعايش بين الأديان. ونعتمد على دعائم قانونية مثل قانون الأمن الداخلي وقانون الحفاظ على الانسجام الديني في سبيل إدارتنا لهذا الأمر. ومع ذلك، فإن القوانين وإن كانت قادرة على أن تساعد في حماية الانسجام الاجتماعي، فإنها قد لا تعززه بالضرورة.

ومراعاة لهذا الجانب، تسهل الدولة العلمانية في سنغافورة التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز السلوكيات الاجتماعية الإيجابية وحماية الأماكن العامة، مثل الأحياء السكنية، ومواقع العمل، والمدارس العامة، وغيرها من الأماكن التي يتم فيها التفاوض على مدى إمكانية استيعاب الأنشطة والممارسات الدينية حتى يمكن تحقيق التعايش والتعامل السلميين. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر ترويق استخدام صناديق أو براميل مخصصة لحرق ورق "الجوس" [٤] نوعاً من فرض قيد على طقس من الطقوس الدينية. ورغم ذلك فهذا التنازل من قبل الجماعات الدينية يجعل المساحات العامة المشتركة أفضل للجميع.

ويعتبر الحوار بين الأديان مفتاحاً آخر للانسجام في سنغافورة. وتعمل القيادة السياسية والدينية معاً على تعزيز التماسك الاجتماعي ضمن أعمال اللجنة الوطنية الرائدة للانسجام العرقي والديني. وقد اجتمعت اللجنة بانتظام لأكثر من ٢٠ عاماً، كما عقدت منظمة دوائر الوثام اجتماعات محلية للقيادات الدينية في جميع الدوائر الانتخابية الثلاث والتسعين. وقد كونت هذه الاجتماعات المنتظمة روابط من الصداقة والثقة والنوايا الحسنة - وهو أمر لا يمكن لأي قانون أن يحققه - مما يمكنهم من حل أي نزاع ناشئ بين الأديان، والتعبير عن التضامن مع الديانات الأخرى في الأوقات الصعبة.

تشير الاستطلاعات الحديثة إلى وجود إجماع في الرأي العام لدعم الانسجام العرقي والديني في سنغافورة. ويعتبر الأفراد الذين يعتقدون ديناً أقل ارتباطاً وبعداً تجاه أتباع الديانات الأخرى مقارنةً بأولئك الذين ليس لديهم انتماء ديني. ويشير هذا إلى أن الحوار الديني قد أثمر ثماره. ومن المهم أيضاً الجهود المبذولة لبناء جسور بين أولئك الذين ليس لديهم انتماء ديني والمجتمعات الدينية، لا سيما بسبب آرائهم المعارضة في القضايا المثيرة للجدل.

وتعتبر القدرة المدنية على مناقشة الاختلافات الاجتماعية مفتاحاً آخرًا للتماسك الاجتماعي، وهو أمر لا يزال في طور العمل. وكما هي الحال في أي حوار عام، فإن المناقشة الحالية التي تدور حول إلغاء المادة 377A تعتبر اختباراً جيداً لهذا الأمر. وقد اهتمت الحكومة بالتشاور مع المجموعات الدينية ومجموعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي [٥] قبل الإعلان عن إلغاء المادة، مدركة بأن هذه القضية قد تكون قضية مثيرة للخلافات، وبأنه يجب عليها أن تستمر في التعامل مع مختلف الجماعات للوصول إلى تسوية واتفق دون تعميق الانقسامات الاجتماعية.

وقد أدلى معظم الجماعات الدينية ببيانات عامة بشأن هذه المسألة، نظراً لأنه من حقها وواجبها المدني أن تقوم بتوجيه جماعاتها الخاصة. وعلى الرغم من أن بعض السنغافوريين يرون أنه يجب على الجماعات -

[٤] JOSS PAPER

[٥] LGBTQ

عدم التعبير عن وجهات نظر عامة حول القانون والسياسة، فإنّ الحكومة قد أوضحت أنّ الجماعات الدينية، مثل المجموعات المدنية الأخرى والمواطنين، حرة في التعبير عن آرائها ما دام أنها تفعل ذلك بمسؤولية.

وتشير هذه التطورات إلى أن الطرف الذي سيحدّد كيفية سير الأمور لا يقتصر على الحكومة أو المحاكم أو البرلمان فحسب، بل يعتبر هذا الأمر اختباراً لثقافتنا المدنية وقدرتنا الجماعية على مناقشة اختلافاتنا بدون تفكيك المجتمع، وعلى تحمل المسؤولية المشتركة للمصلحة العامة. ولقد أظهرت تجربتنا الأخيرة مع جائحة الكوفيد أنّ سنغافورة تعد مجتمعاً يتمتع بمستوى عالٍ من التماسك والثقة بين أفراد المجتمع. وبغض النظر عن اختلافاتنا في العقائد، فإذا كنا على استعداد للحوار مع الآخر باحترام وتقدير، والقيام بتكيفات من أجل المصلحة العامة، يمكننا الاستمرار في الشعور بالثقة وبالأمل في مواصلة رؤية التنوع على أنه نعمة مقدّرة.



مناقشة الحلقة ٣



من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتشجيع المواطنة الفاعلة، ناقش المتحدثون عوامل رئيسية مختلفة يجب التركيز عليها والتعامل معها. الأول، أهمية تكييف الممارسات الإسلامية للسياق وتوفير الضمانات لحماية وإدارة الشؤون الدينية داخل مجتمع متنوع حيث يشكل فيه المسلمون أقلية. فعلى سبيل المثال، يضمن قانون إدارة أحكام المسلمين في سنغافورة (AMLA) حرية ممارسة الإسلام وفقاً للشريعة الإسلامية في مجالات قانون الأسرة والميراث، دون مخالفة النظام القانوني على المستوى الوطني، مثل القانون الجنائي الذي ينطبق على الجميع. ويسمح قانون AMLA بإنشاء مؤسسات رئيسية متعلقة بالشؤون الإسلامية مثل المحكمة الشرعية، ومكتب سجل الزيجات الإسلامية، والمجلس الإسلامي السنغافوري (MUIS). وهذا الأمر يتيح للمسلمين فرصة العيش بسلام بجانب الجماعات الدينية الأخرى وممارسة دينهم، والمشاركة بشكل كامل كمواطنين في المساحة العامة، والمساهمة في المصلحة العامة. ويعد قانون AMLA مثالاً على كيفية تخصيص هذا المجال للسماح بممارسة الإسلام ولتمكين الأقلية المسلمة من الازدهار في مجتمع متنوع تحت حكم دولة علمانية.

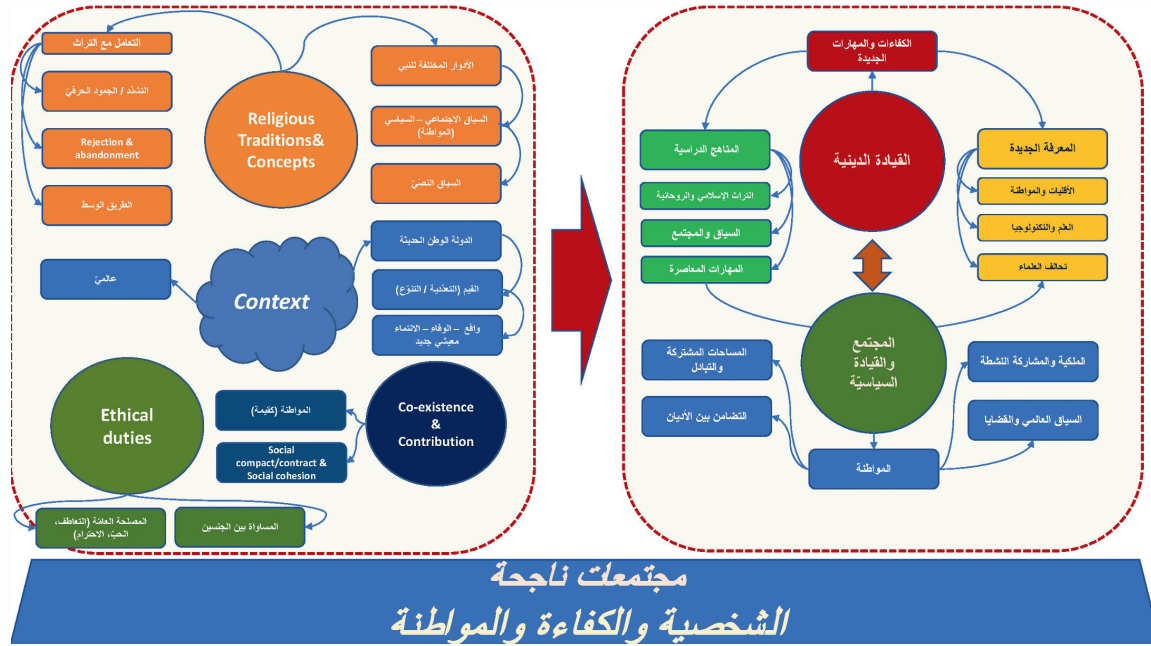
كما تم التأكيد على أهمية التوصل إلى إجماع في الرأي بين أفراد قيادة حكيمة وحاسمة. وتحتاج القيادة إلى توجيه المجتمع للقيام بما يعد صحيحاً داخل مجتمع متعدد الأديان من خلال التصرف وفقاً لمقاصد الشريعة. وسوف يسمح اتباع المقاصد للمجتمع أن يتحرك ويتنقل ويتعايش بثقة كجزء من مجتمع متعدد الثقافات تحت حكم دولة علمانية. كما أن وجود علاقة متبادلة بين الحكومة والشعب داخل بيئة تفاعلية صحية ضروري للإدارة الفعالة. ولا يمكن للحكومة أن توجد بمفردها، بل تحتاج إلى مواطنين صالحين نشطين ومشاركين ومساهمين. ويجب الاستماع إلى مشاعر المواطنين وأفكارهم وتيسيرها والاحتفاء بها، كي يتم استغلالها لتحويل المجتمع.

وأخيراً، فمن أجل تحقيق مواطنة فعالة يحتاج أتباع الديانات والمنظمات الدينية إلى الاعتراف بضرورة توسيع دائرة تقديم الخدمات إلى نطاق خارج الانتماءات الدينية وهدف خدمة المجتمع العام. وهناك حاجة إلى استكشاف كيف يمكن لقيمنا ومبادئنا أن تشكل ممارسة دينية تتوافق مع بقية الإنسانية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون مفهوم العدل أساساً للفكر الديني في السياق الحديث. وسيتيح هذا النهج الذي يستند إلى القيم والمبادئ المشتركة للمجموعات الدينية إقامة صلة بين القضايا المحلية أو الإقليمية أو العالمية بسهولة أكبر. وبشكل أساسي، سوف تساعد هوية قوية قائمة على القيم في الحفاظ على الانسجام العرقي والديني في مجتمع متنوع للغاية.

كلمة الاختتام

لصاحب السماحة فضيلة الدكتور ناظر الدين محمد ناصر، مفتي جمهورية سنغافورة

وفي كلمته الختامية، عبر سماحة المفتي الدكتور ناظر الدين عن تقديره وشكره لجميع المشاركين في مؤتمر ICCOS على حضورهم وأفكارهم واقتراحاتهم حول محاور المؤتمر المختلفة. وأبرز سماحته النقاط الرئيسية التي طرحها المشاركون خلال المؤتمر، لا سيما حول الحاجة إلى تحقيق تكييف النصوص للسياق في فهم الإسلام وممارسته، وأهمية التعايش المنسجم في سياق مجتمع متنوع اجتماعيا ودينيا.



يعتمد أيّ مجتمع ناجح على ثلاث قيم رئيسية - الشخصية، والكفاءة، والمواطنة. ومن المهم في هذا الإطار إدراك السياق الذي نعيش فيه، وكيف يمكن أن يختلف هذا السياق عن سياق الآخرين، وكيف يمكن، بناءً على ذلك، أن يتطلب حلولاً مختلفة نظراً للظروف المتفاوتة التي يواجهها كل سياق على حدة. إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في كيف يمكن للمسلمين أن يفهموا التراث الديني ويفسروه ويطبقوه نظراً لأن هذا التراث بعينه له سياقاته وخلفياته الخاصة، والتي يختلف بعضها بشكل جوهري عن سياقنا وخلفيتنا. ومن ثم فإنه من الضروري أن يكون هناك مستوى معين من الخبرة والتطور المطلوب للعلماء والقيادة الدينية ليكونوا أكفاء في التعامل مع هيكل معقد ومتنوع من التراث الإسلامي. وقد عين المؤتمر باختصار بعض الأمثلة مثل المواطنة والعلاقات بين المسلمين والآخرين.



وفي الوقت ذاته تفرض واجباتنا الأخلاقية علينا المساهمة في المصلحة العامة مع مراعاة العطف والاحترام للآخرين. وفي هذا الصدد من المهم أن يقدر مجتمعنا قيم التماسك الاجتماعي والمواطنة الفاعلة وأن يقدر هذه القيم كجزء لا يتجزأ من ديننا اليوم، وليس خارجاً عنه أو مفروضاً على المجتمعات المسلمة. وسوف توفر هذه الأركان، عند تطبيقها، أساساً متيناً يمكن بناء مجتمع ناجح عليه.

وتتمحور هذه الرؤية حول وجود قيادة دينية قوية ومؤهلة. فبينما نتعامل مع التحديات المعاصرة والمستقبلية فمن الضروري لنا أن نواصل تطوير كفاءات ومهارات جديدة على خط الطريق. ويمكن القيام بذلك عن طريق تحديث مناهجنا الدراسية وأساليبنا التعليمية وتشكيل هياكل معرفية جديدة وتوسيع علاقاتنا وتحالفاتنا مع العلماء في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه فهناك حاجة ملحة إلى إيجاد نهج أكثر قوة وشمولية وحدانية في تدريب الجيل القادم من القادة والعلماء الدينيين وتطويرهم. ويكمن هذا التحدي بشكل خاص في مجال تأصيل مبدأ "تكييف النص للسياق" كحجة شرعية صحيحة في صياغة الأفكار والأحكام الدينية. وهذا الأمر، عندما تصحبه قيادة مجتمعية وقيادة سياسية مؤهلة، سوف يعزز التضامن والمشاركة الفاعلة والمساحات المشتركة المزدهرة التي يعتبر كلها من علامات مجتمع ناجح حقيقي.

وإن النتائج الختامية للمؤتمر تدلّ بقوة على أنّ العمل الفعلي قد بدأ للتو وما زال في بداية الطريق. ولذلك، فعلى توحيد هذه الأفكار لإنتاج نتائج إيجابية في مجتمعاتنا الخاصة. وفي نهاية المطاف، فإن هذا هو هدف برنامج RPCS الذي يسعى إلى تكوين إرادة وحكمة جماعية من كل من يستطيع تفهم تحدي تأسيس مجتمعات ناجحة. وحثّ سماحته المشاركين على البقاء على تواصل مع برنامج RPCS من خلال المشاركة في برامجها القادمة في المستقبل في سبيل مواصلة المناقشات المعمقة حول موضوع بناء "مجتمعات ناجحة".

برنامج الدراسة التنفيذي

٩ سبتمبر ٢٠٢٢ م

نظرة عامة

تضمن برنامج الدراسة التنفيذي الذي عُقد قبل المؤتمر بحضور ٧٠ مشاركاً محلياً ودولياً التجربة السنغافورية في تطوير المؤسسات وتعزيز العلاقات المجتمعية. وبالتوافق مع عنوان مؤتمر ICCOS "مواطنون مشاركون ومؤسسات فاعلة"، قدم برنامج ESP للمشاركين فرصة لتعلم كيفية إقامة منظمات المجتمع المسلم في سنغافورة شراكات مع المجتمع العام في تطوير القيم الثلاثة - الشخصية والكفاءة والمواطنة.

وتضمن أول محور في البرنامج زيارة مؤسسة "رحمة للعالمين" (RLAF) التي تأسست عام ٢٠٠٥ م بمبادرة من المجلس الإسلامي السنغافوري. وأتاحت هذه المبادرة الفرصة للمجتمع المسلم السنغافوري أن ينشر الرحمة والعطف بين الناس من خلال تقديم المساعدة للمحتاجين وتقديم المساعدات لضحايا الكوارث الطبيعية، الأمر الذي يعكس روح "رحمة للعالمين". ومن خلال هذه المبادرة تسهل المنظمة عملية بناء القدرات لقادة المجتمع والشباب، وترويج روح تفاهم أفضل وتعزيز الروابط بين الأشخاص من مختلف الأديان. وفي هذا الصدد، تقوم المنظمة بدور رئيسي في تعزيز التفاهم بين الأديان وتقوية العلاقات العرقية في سنغافورة من خلال العمل الإنساني وتنمية المجتمع.



برنامج الدراسة التنفيذي

كما شمل جدول الأعمال برنامج برسامامو "Bersamamu الذي نظمه مكتب سجلّ زيجات المسلمين (ROMM) بموجب إطار M3 التعاوني. وتمّ تطوير هذا البرنامج كمبادرة من قبل المأذونين المسلمين لتحفيز زيجات قوية ومستقرة من خلال تقديم الدعم للأزواج قبل الزواج وطوال العامين الأولين من الزواج. وكجزء من هذه المبادرة تمّ تطوير مشروع "The Temasek Foundation Achieving Resilient & Inspiring Families (TFProject ARIF)" في عام 2021م من خلال تعاون بين مؤسسة تماسيك ومستشفى KKH للنساء والأطفال والمجلس الإسلامي السنغافوري بهدف توفير دعم أفضل للأزواج استعداداً للزواج والحياة العائلية، وتحسين صحة الأمهات، وتعزيز تنمية الأطفال.

وفي المحور الثاني من جدول الأعمال تعرّف المشاركون على برنامج شهادة الدراسات العليا في الإسلام في المجتمعات المعاصرة (PCICS) التي يقدمها المجلس الإسلامي السنغافوري. ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية جيل من الأساتذة المسلمين المحترفين الواثقين في أنفسهم والمتعاطفين ذوي الكفاءة الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لتقديم الإرشاد الديني المناسب والمكيّف للسياق في عالم متعدد التنوع ومتعدد الثقافات ومتصل الأجزاء. وتستند شهادة PCICS إلى منهج شامل يركّز على كل من العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية لتطوير عقلية نقدية ومبدعة مع تزويد أساتذتنا بكفاءات جديدة مناسبة.

كما زار المشاركون مركز هارموني للنسج [٦] الذي يؤدي دور مركز محوري يشجع المزيد من التفاهم والحوار بين جميع المجتمعات الدينية. ويقوم المركز الذي يعرض مختلف الآثار والمعروضات الدينية بتنظيم برامج متعلقة بالحوار بين الأديان بشكل منتظم. ويستند المركز إلى المحاور الثلاثة التالية: (١) التدريب - من أجل بناء القدرة في الحوار بين الأديان، (٢) والتعلم - من أجل تعميق فهم مختلف الديانات، (٣) والحوارات واللقاءات المتبادلة - من أجل بناء جسور وإقامة علاقات بين المجموعات الدينية.

[٦] HARMONY CENTRE



برنامج الدراسة التنفيذي

أما المحور الثالث فتضمّن زيارة مكتب إرشاد الشباب (YMO) الذي شكّله منظمة مينداكي (مجلس تنمية المجتمع الملايوي/المسلم في سنغافورة) في عام ٢٠١٩م لقيادة جهود الإرشاد والتوجيه داخل المجتمع المسلم. ويهدف إلى بناء بيئة إرشاد قوية، حيث يتواصل الشباب فيما بينهم ويساهمون بنشاط في تحقيق طموح مجتمع ناجح. وبروح التوجيه والإرشاد، تم أيضاً إطلاق برنامج (KMM@CC) كلاسيميمايتيكا@CC في عام 2018م الذي يهدف إلى تمكين الآباء من اكتساب مهارات التعلم التوصيلي (MLE) كي يصبحوا أكثر ثقة في تعليم مفاهيم الحساب الأساسية لأطفالهم.

كما تعرّف المشاركون على مكتب M3 لتنسيق المشاركة (M3 Engagement Coordination Office)، وبعد تعاوناً بين المجلس الإسلامي السنغافوري، وميسرا (مجلس اللجان التنفيذية للأنشطة الملايوية)، ومنظمة مينداكي، يهدف إلى بناء قدرات المتطوعين في المجتمع. ويوفر إطاراً تدريبياً للمتطوعين لاكتساب المهارات الضرورية وتعميق فهمهم للسياسات الوطنية المعنية ببرامج الحكومة التي تهدف إلى مساعدة العائلات المعرضة للخطر. ومن خلال هذا الجهد، ينسق المكتب ويعزز الجهود الخارجية بالشراكة مع أجهزة حكومية أخرى، والمنظمات الإسلامية، وغيرها من المجموعات المجتمعية، ومن ثم يقوم بالمشاركة في إيجاد حلول، وسد الفجوات، وتلبية احتياجات المجتمع.



أبرز برنامج الدراسة التنفيذي (ESP) تجارب سنغافورة في تنمية "مواطنين مساهمين، مؤسسات متفاعلة من خلال ما يلي:

١. بناء مجتمعات أكثر قوة من خلال RLAF وتشكيل عائلات رسيخة من خلال برنامج Bersamamu.
٢. تطوير كفاءة القيادة الدينية من خلال برنامج PCICS وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال مركز هارموني للنسجام.
٣. تنمية قادة المجتمع من خلال مكتب إرشاد الشباب والتعاون مع الأجهزة الوطنية من خلال مكتب M3 لتنسيق المشاركة.



برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS)

تم تطوير برنامج البحث في دراسة المجتمعات المسلمة الناجحة (RPCS) ضمن جهود المجلس الإسلامي السنغافوري في تعزيز الريادة الفكرية الدينية للمستقبل. ويسعى البرنامج إلى تطوير مجموعات من الهياكل المعرفية المناسبة مع القضايا الاجتماعية والدينية التي تعاني منها المجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول العلمانية والاقتصادات المتقدمة. وسوف يركز البرنامج على تطوير فهم جديد وتفسيرات وتطبيقات حديثة للمبادئ والقيم الإسلامية وتراثها على القضايا والتحديات المعاصرة.

يهدف البرنامج إلى جمع العلماء المحليين وكبار الممارسين لدراسة القضايا الحالية والمستقبلية المتعلقة بالحياة الاجتماعية - الدينية للمجتمع المسلم السنغافوري. ويعمل كمنصة لتنمية البيئة الفكرية المناسبة لتسهيل نمو وتطوير مجموعتها الخاصة من القادة والعلماء والمفكرين الدينيين الذين يحظون بالثقة والمصداقية من أجل إرشاد المجتمع المسلم المحلي.

ويجري البرنامج أبحاثاً كجزء من تطوير معرفة جديدة، كما ينشر سلسلة من المقالات عبر الإنترنت بهدف تقديم الخطاب الديني المتطور وتحليل القضايا ذات الصلة بموضوع المجتمعات المسلمة الناجحة. وتشمل محاور بحثه ثلاثة مجالات رئيسية:



If you are interested in the topics and discussions covered in our RPCS Roundtable Discussions, do keep a look out on our website and related platforms for upcoming sessions. We look forward to providing a safe space for collaborative learning and the building of new bodies of knowledge on the range of topics covered.

Please visit www.muis.gov.sg/officeofthemufti/RPCS.

RPCS Quarterly is a publication of

RPCS

RESEARCH PROGRAMME IN THE STUDY
OF MUSLIM COMMUNITIES OF SUCCESS